

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٤١٩ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٢ والخاص بالموافقة على اتفاق التجارة والدفع والبروتوكول الملحق به والكتاب المتبادل بشأنه والموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الشعبية .

قرر :

مادة وحيدة = ينشر في الجريدة الرسمية ، اتفاق التجارة والدفع والبروتوكول الملحق به والكتاب المتبادل بشأنه والموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الشعبية والذي يمسى من تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٥

محمد فوزي

اتفاق تجارة ودفع

بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الشعبية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الشعبية رغبة منهما في تنمية وتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

تبذل حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الشعبية جهودهما لزيادة حجم التجارة بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بالبضائع والسلع الواردة بالقائمين (أ) ، (ب) الملققين والذين تمتريان جزءا من هذا الاتفاق

وتشمل القائمة "أ" صادرات الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية ألمانيا الشعبية .

وتشمل القائمة "ب" صادرات جمهورية ألمانيا الشعبية إلى الجمهورية العربية المتحدة .

ولا تستبعد من المبادلات بين البلدين البضائع غير الواردة في جانبين القائمتين .

(المادة الثانية)

تم التجارة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الشعبية وفقا للقوانين والنظم الخاصة بالاستيراد والتصدير المعمول بها في كل من البلدين أو التي قد يصطلح بها خلال مدة سريان هذا الاتفاق .

(المادة الثالثة)

يتعهد الطرفان بعدم إعادة تصدير البضائع والسلع التي يستوردها منهما من الآخر قبل الحصول على موافقة سابقة من بلد المنشأ .

(المادة الرابعة)

يمنح كل من الطرفين الطرف الآخر شرط الدولة الأكثر رعاية على أساس المعاملة بالمثل لسلمه وبضائمه .

وتسري هذه المعاملة على جميع المسائل المتعلقة بالجمارك بما في ذلك الرسوم والمصاريف الجمركية وغير ذلك من إجراءات الدفع كما تسري أيضا على جميع الصادرات والواردات من السلع والبضائع وعلى تراخيص الاستيراد والتصدير وذلك دون الإخلال بالأحكام الواردة بالمادة الثانية من هذا الاتفاق .

كما تسري هذه المعاملة أيضا على سفن كل من الدولتين بالنسبة لرسوم الموانئ التي تحصل فيها والامتيازات التي تمنح عند دخول الموانئ أو الخروج منها وكذلك فيما يتعلق بالقواعد السارية بشأن رسو السفن في الموانئ .

ولا تسري الأحكام المبينة بماليه على :

(أ) المزايا والتسهيلات التي يمنحها كل من البلدين للدول المجارره وكذلك المزايا والتسهيلات الناشئة من اتحاد جمركي يكون أو يصبح أى من البلدين عضوا فيه .

(ب) المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي تمنحها الجمهورية العربية المتحدة للدول العربية .

(المادة الخامسة)

يتم تسليم البضائع عن طريق امام حقوق بين هيئات ومؤسسات التجارة الخارجية الألمانية وهي ذات شخصية معنوية ومستقلة وبين هيئات ومؤسسات وبيوت التجارة الخارجية بالجمهورية العربية المتحدة وهي ذات شخصية مستقلة وأشخاص طبيعون زارولون التجارة الخارجية .

ومن المتفق عليه أن أسعار السلع المتبادلة وفقا لهذا الاتفاق يجبها أن تكون على أساس أسعار الأسواق العالمية .

(المادة السادسة)

يسمح كل من الطرفين للطرف الآخر بإقامة الأسواق والمعارض الدائم أو المؤقت لديه ويقدم له كافة التسهيلات اللازمة لإقامة هذه الأسواق والمعارض وذلك في حدود القوانين والنظم المعمول بها .

(المادة السابعة)

تم المدفوعات الجارية بين البلدين والمبينة بقائمة "أ" المدفوعات الجارية "ب" المرفقة بالاتفاق والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه بالدولارات الأمريكية .

- ٩ - غزل الفسكوز .
- ١٠ - منتجات الصاب .
- ١١ - مسامير ومسامير فلوروب .
- ١٢ - غراء جيواني .
- ١٣ - أدوية ومنتجات أفريازينية .
- ١٤ - قطن .
- ١٥ - غزل الكتان .
- ١٦ - صمغ عربي .
- ١٧ - مصنوعات كاوتشوك .
- ١٨ - ورق ومنتجات الورق .
- ١٩ - منتجات بلاستيك .
- ٢٠ - قضبان .
- ٢١ - زيوت طيارة .
- ٢٢ - مفرقات وكياويات .

قائمة "ب"

صادرات جمهورية ألبانيا الشعبية

- ١ - خام الكروم .
- ٢ - خشب أرضية .
- ٣ - خشب المكاش .
- ٤ - خشب كوتربلاكيه .
- ٥ - حوائط خشب .
- ٦ - أملاك مفرطة .
- ٧ - كونيالك .
- ٨ - فلفل أحمر .
- ٩ - لوز .
- ١٠ - جوز .
- ١١ - بندي .
- ١٢ - خوخ مجفف .
- ١٣ - تين مجفف .
- ١٤ - مراد مستخلصة للديباغة .
- ١٥ - جينة نشقوال .
- ١٦ - جينة بيضاء .
- ١٧ - أبوفرو .
- ١٨ - زيتون .
- ١٩ - ظيون للادخين .
- ٢٠ - غم .

وتجوز هذه المدفوعات وفقا لقوانين ولوائح رقابة القيد المعمول بها أو التي يعمل بها في البلدين مدة مريان الاتفاق .

(المادة الثامنة)

تقوم جميع المبالغ الواردة في العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية ألبانيا الشعبية وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين بالدولارات الأمريكية .

(المادة التاسعة)

رغبة في تيسير تنفيذ هذا الاتفاق وافق الطرفان على أن يشاور كل منهما الآخر فيما يتعلق بأي أمر ناشئ عن هذا الاتفاق أوله علاقه به . وتحقيقا لهذا الغرض تشكل لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أحد الطرفين في موعد مناسب على التوالي في عاصمة كل من البلدين .

(المادة العاشرة)

يعمل بهذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويسري لمدة سنة تبدأ من تاريخ العمل به ، ويجوز تلقائيا بلبد إضافة كل منها سنة ما لم يخطر أي من الطرفين الآخر برفضه في إنجائه وذلك قبل انتهاء السنة الجارية للاتفاق بتسعين (٩٠) يوما ولتأليا تأليا تقديم وقع الممثلون المعتمدون من الحكومتين على هذا الاتفاق .

حرر ووقع بالقاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ من نسختين أصليتين كل منها باللغتين العربية والإليانية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية الرسمية .

وفي حالة الخلاف تكون الأرجحية للنص الإنجليزي .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية ألبانيا الشعبية	الجمهورية العربية المتحدة
(كينشوف كاسابى)	(زكريا محمد توفيق عبدالفتاح)

قائمة (ج)

صادرات الجمهورية العربية المتحدة

- ١ - جلود ماشية جافة مملحة .
- ٢ - جلود ماشية مجففة بتعرضها للهواء .
- ٣ - أسمنت .
- ٤ - ملفات الكوبرم .
- ٥ - إطارات كاوتشوك .
- ٦ - إبيلاك نجاس والمونيوم .
- ٧ - طيسومين .
- ٨ - أرز .

وإذا تبين أن هذا الحد غير ملائم يجتمع ممثلو الطرفين لإعادة النظر فيه طبقاً للمادة التاسعة من هذا الاتفاق .

غير أن مدفوعات رسوم قناة السويس يستمر تسديدها بالعملات الحرة طبقاً لتعليمات رقابة النقد المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة .

(المادة الثانية)

تقوم العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الشعبية وكذلك أوامر الدفع ومستندات الدفع بالدولارات الأمريكية .

وفي حالة حدوث أى تغيير في سعر تعادل الدولار الأمريكى بالنسبة للذهب وهو حالياً ٨٨٨٦٧١.٠ جرام من الذهب الصافي يعادل رصيد الحساب بالدولار الأمريكى المتروك عنه في المادة الأولى أعلاه في تاريخ حدوث التغيير بحيث يحتفظ الرصيد بقيمته الفعلية بالنسبة للذهب .

(المادة الثالثة)

في حالة إنهاء العمل بهذا الاتفاق يظل الحساب المذكور بالمادة الأولى مفتوحاً لمدة ستة أشهر لتسوية العمليات التي تم التعاقد عليها خلال سريان هذا الاتفاق .

ويستعمل الطرف المدين رصيد الحساب المشار إليه بعاليه خلال فترة الستة أشهر المذكورة لتصدير البضائع وإجراء المدفوعات الجارية للطرف الدائن .

ويقوم البنك المدين ببناء على طلب البنك الدائن بسداد الرصيد المتبق من الحساب المذكور من انتهاء فترة الستة أشهر الميمنة بعاليه بعملة قابلة للتحويل خلال ثلاثين (٣٠) يوماً .

(المادة الرابعة)

يتفق البنك المركزي المصري وبنك الدولة الألباني على التفاصيل الفنية اللازمة لسريان الترتيبات المشار إليها بعاليه .

(المادة الخامسة)

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من اتفاق التجارة والدفع الموقع عليه بين البلدين .

ويعمل بهذا البروتوكول بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

وإثباتاً لما تقدم وقع الممثلون المعتمدون من الحكومتين على هذا البروتوكول .

القاهرة في ١٢ | ٣ | ١٩٦٢

عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة
(زكريا محمد توفيق عبد الفتاح)

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الشعبية
(كيتشوف كلماي)

قائمة المدفوعات الجارية

- ١ - قيمة البضائع المتبادلة بين البلدين وجميع المصرفيات المتصلة بها .
- ٢ - نفقات التمثيل الدبلوماسي والفنصلي والتجاري وغير ذلك من أنواع التمثيل والفوائد .
- ٣ - المصرفيات المصرفية والعمولات وخلافه .
- ٤ - نفقات السفر والإقامة .
- ٥ - الرسوم والائانات المستحقة على براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وحق التأليف وغيرها من الحقوق المشابهة .
- ٦ - أقساط التأمين وإعادة التأمين والمطالبات الخاصة بها .
- ٧ - المرتبات والمعاشات والرسوم والأجور والأتعاب .
- ٨ - النفقات الخاصة بالنشاط الاجتماعي والثقافي : كالأسواق والمعارض ، وإقامة المباريات الرياضية والحفلات الفنية وغير ذلك من أوجه النشاط المشابهة .
- ٩ - التسويات الدورية لهيئات البريد والبرق والتليفون .
- ١٠ - مصاريف إصلاح السفن ونفقاتها ومصاريف النقل والتأمين العادي للسفن .
- ١١ - رسوم الموانئ .
- ١٢ - الدخل الصافي الناتج من النقل الجوي ومن وسائل المواصلات الأخرى .
- ١٣ - المدفوعات الناتجة عن التعاون العلمي والفني : تدريب المواطنين ووفود الخبراء .
- ١٤ - الرسوم القضائية والضرائب والفرامات الأخرى المتصلة بها .
- ١٥ - جميع المدفوعات الأخرى التي يتفق عليها بين السلطات المختصة في كلا البلدين .

بروتوكول

تنفيذاً وتأكيداً للتفاهم المنصوص عليه بالمادة السابعة من اتفاق التجارة والدفع الموقع بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢ من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الشعبية اتفق الممثلون المعتمدون من الحكومتين على ما يأتي :

(المادة الأولى)

يقوم البنك المركزي المصري وبنك الدولة الألباني بصفتها نائبين عن الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الشعبية على التوالى - يفتح حساب مقاصة في دفاترهما لسداد المدفوعات الجارية في نطاق هذا الاتفاق .

ويمنح كل من البنكين الأخر تسهيلات ائتمانية في حدود مبلغ ثلاثين (٣٠٠٠٠) دولار أمريكى ولا يحتسب عليها فوائد أو مصاريف .